

Distr.: General
15 May 2013
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة بعد المائة

محضر موجز للجلسة ٢٩٦٣

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الثلاثاء ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السير نايجل رودلي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لماكاو، الصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر. وإرسال هذه التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva

وستُدمج أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بُعيد نهاية الدورة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لماكاو، الصين (تابع) (CCPR/C/CHN-MAC/1، CCPR/C/CHN-MAC/Q/1 وAdd.1)

- ١- بناءً على دعوة من الرئيس، جلس وفد ماكاو، الصين، إلى مائدة اللجنة.
- ٢- السيدة دا روزا سيلفا تشان (ماكاو، الصين) قالت إن عدد القضاة في ماكاو بلغ ٧٤ قاضياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يعمل ٤٠ منهم كقضاة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض، ويعمل الباقون كمحققين في مكتب النائب العام. وأشارت إلى أن القضاة سيواصلون تلقي التدريب، وأن القضاة المحترفين قد يُعينون، إذا لزم الأمر، في البرتغال لتخفيف عبء القضايا الثقيل.
- ٣- السيدة تشو لام لام (ماكاو، الصين) قالت إن أشد التدابير التأديبية التي تُفرض بحق الجناة الأحداث بموجب تشريعات قضاء الأحداث الصادرة في عام ٢٠٠٧ هو احتجازهم في غرفة ذات سرير واحد أثناء الليل لمدة قد تصل إلى شهر. وأضافت أن ذلك التدبير لم يطبق على أكثر من ١٠ في المائة من الجناة الأحداث منذ سن القانون، ولم يُطبق حتى ذلك الوقت إلا لمدة لا تزيد على سبعة أيام.
- ٤- وقالت إن العهد لا يحظر صراحة إبداء تحفظات بشأن أحكامه، ولذلك من حق ماكاو، الصين، وفقاً للقانون الدولي، أن تُبقي على تحفظاتها على المادتين ١٢ و١٣ من العهد. وأضافت أن المادة ٦ من القانون الجنائي تحظر صراحة محاكمة الشخص مرتين على نفس الجرم، مشيرةً إلى مواصلة تقديم البرامج التدريبية لضمان أعلى جودة ممكنة للترجمة في المحاكم وفي الجمعية التشريعية. وبيّنت أن المترجمين المتخصصين في الترجمة القانونية يحصلون على حوافز، وأن القضاة الذين يحصلون على التدريب في ماكاو، الصين، يتعين عليهم إتقان اللغتين الصينية والبرتغالية.
- ٥- السيدة دي سوسا فيريرا (ماكاو، الصين) قالت إن الحكومة تسترشد بالقانون ٦/٢٠٠٦ في مفاوضاتها المستمرة مع هونغ كونغ، الصين، ومع الحكومة الصينية المركزية، بشأن التعاون القانوني في المسائل الجنائية. وأشارت إلى أن الرئيس التنفيذي منوط به دور مزدوج كرئيس للدولة وكرئيس للحكومة، وأنه يتصرف، وفقاً للمادة ٥٩ من القانون الأساسي، بصفته الأولى عند تعيينه لأمين المظالم. وأشارت إلى أن لجنة مكافحة الفساد، التي تقوم بدور أمين المظالم، هيئة مستقلة ويمكنها إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان بمبادرة منها أو بناءً على طلب يُوجّه إليها، وأن بإمكانها اقتراح تعديلات للتشريعات وتنفيذ أنشطة توعوية.
- ٦- السيد يونغ كونغ يو (ماكاو، الصين) قال إن الحكومة تتعاون على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية وتزودها بالدعم المالي والتقني، دون التدخل في شؤونها الداخلية.

وأدت الجهود المشتركة للحكومة والمنظمات غير الحكومية إلى مظاهر تحسن في توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المجتمعية الأخرى. وأشار إلى أن المنظمات غير الحكومية قدمت انتقادات وتوصيات للحكومة، وأن الحكومة رحبت بها وقررت تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٧- السيدة تينغ نغا كان (ماكاو، الصين) قالت إن ٢٥ في المائة من أصحاب المشاريع في ماكاو، الصين، من النساء وأن هذه النسبة آخذة في الازدياد. وأشارت إلى إنشاء رابطة للأعمال التجارية غير ربحية للنساء في عام ٢٠٠٥، وهي رابطة تجمع سيدات الأعمال من مجموعة متنوعة من القطاعات. وتسعى الحكومة إلى دعم نمو الأعمال التجارية بتقديم إعانات وقروض بلا فوائد وضمائنات للقروض المصرفية اللازمة للشركات الوليدة. كما تقدم مراكز الأعمال التجارية خدمات المشورة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المنشأة حديثاً.

٨- السيد فلينترمان (المقرر القطري) استفسر عن كيفية إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر، وعن الإحصاءات المتاحة لعدد المحاكمات التي تُجرى بموجب هذه القوانين، وعن أحكام الإدانة الصادرة والتعويض المقدم لضحايا الاتجار. واستفسر أيضاً عن الجهود التي تُبذل للتحقيق في ادعاءات تواطؤ المسؤولين في عمليات الاتجار بالبشر. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت قد أُتخذت تدابير لحماية الضحايا، لا سيما في حالات إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وما إذا كان قد كُلف مزيد من المحققين بمتابعة قضايا الاتجار بالبشر.

٩- واستفسر عما إذا كان عدم تقديم العمال المهاجرين في ماكاو، الصين، شكاوى تتعلق بالتمييز يُعزى إلى خوفهم من عواقب ذلك أم إلى عدم وعيهم بحقوقهم. وقال إن المعلومات المتاحة للجنة تشير إلى أن العديد من العمال المهاجرين ليست لديهم عقود رسمية مع أصحاب العمل، ولذلك فهم معرضون لإساءة المعاملة والاستغلال. بل إن العقود تُبرم بين أصحاب العمل ووكالات التشغيل التي تتقاضى بدورها من العمال رسوماً مفرطة. وأشار إلى أن أجور العمال المهاجرين أقل من نصف أجور السكان المحليين عن العمل نفسه، وأن العمال المهاجرين لا يُتاح لهم أي سبيل قانوني للتظلم في حالة الفصل التعسفي. فهل قانون العمال غير المحليين غير تمييزي بالفعل؟ وتساءل عما إذا كانت الحكومة تعترم إلغاء الضريبة المفروضة على أصحاب العمل في حالة استخدام العمال غير المحليين، ورفع الحظر المفروض على انتقال العمال المهاجرين من فئة وظيفية إلى أخرى، وتيسير حظر عودة العمال المهاجرين الذين انتهت عقودهم إلى البلد مرة أخرى إلا بعد مرور ستة أشهر. وطلب أيضاً معرفة المرحلة التي وصلت إليها المناقشات المتعلقة بتحديد حد أدنى للأجور، وهل تحقق تقدم في وضع تشريع لحماية حقوق العاملين غير المتفرغين.

١٠- السيدة موتوك قالت إن اللجنة تود أن تتلقى من الوفد مزيداً من المعلومات عن تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستغلال الجنسي، وعن الحالات التي أُحيلت إلى المحاكم في هذا الشأن. وطلبت معرفة المزيد عن مصير سكان الإقليم الذين كانوا يحملون الجنسية البرتغالية

قبل عام ١٩٩٩. واستفسرت أيضاً عن الدور الذي قام به المجتمع المدني في إعداد التقرير الأولي.

١١ - السيد كالين قال إن هناك تساؤلات بشأن توافق القانون المتعلق بحماية الأمن القومي مع أحكام العهد. وطلب معرفة ما إذا كان من الممكن استخدام القانون لمعاقبة المشاركين في التظاهرات السلمية أو الإضرابات. وأشار إلى بواعث قلق إزاء إمكانية استخدام القانون أيضاً لمنع انتقاد الحكومة والسلطات الصينية المركزية، ومن ثم تضيق حرية التعبير. وقال إن اللجنة تلقت معلومات تفيد بأن القانون يُستخدم بشكل منتظم لمنع دخول الصحفيين القادمين من هونغ كونغ، الصين. وفي سياق الإشارة إلى حظر بث "المعلومات الكاذبة أو الغوغائية التي يمكن أن تثير الاضطراب لدى الناس"، تساءل عن تفسير السلطات والمحاكم لهذا المعيار. وقال إن اللجنة تلقت تقارير بشأن تخويف الأشخاص الذين يسعون إلى التعبير عن آرائهم، وفرض الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام، وتعرض المتظاهرين للمضايقة. وتتمثل الرسالة العامة الصادرة عن ماكاو، الصين، في عدم الترحيب بالتقارير غير المقيّدة. وأخيراً، فإن استبعاد معظم السكان من انتخاب الرئيس التنفيذي لا يزال مصدر قلق. كما أن زيادة عدد أعضاء لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي من ٣٠٠ شخص إلى ٤٠٠ شخص لهم حق الانتخاب إجراء غير كافٍ.

١٢ - السيد بن عاشور أشار إلى وجود تعارض محتمل بين الفقرة ١١٦ من الردود الخطية للدولة الطرف (CCPR/C/CHN-MAC/Q/1/Add.1)، التي تنص على حصول السكان المحليين، بمن فيهم المهاجرون الشرعيون، على إعانة الرسوم الدراسية، وبين الفقرة ١١٧ التي تنص على عدم جواز حصول الزائرين الذين يُسمح لهم بالبقاء في ماكاو، الصين، لمدة تزيد على ٩٠ يوماً على أي بدل تعليم. وطلب تقديم توضيح بشأن هذا الأمر. ورحب بالمعلومات المقدمة بشأن اللوائح التي تحظر العقاب البدني في المدارس، وطلب إلى الوفد أن يقدم بيانات مفصلة عن الحالات التي تعرض فيها الطلاب للعقاب البدني أو لغيره من أشكال المعاملة المخطورة، كالتخويف أو الضغط.

١٣ - السيد فردزيلاشفيلي أشار إلى أن الحكومة تقدم حوافز لزيادة التنافس بين الصحافة المحلية، وتساءل عما إذا كانت الحكومة تقدم أيضاً أي شكل من أشكال الدعم المالي للصحف. وطلب معرفة ما إذا كانت المسؤولية المدنية والجنائية للوكالات الصحفية تُطبق أيضاً في حالات التشهير. وتساءل عما إذا كان من الممكن إلزام فرادى الصحفيين بدفع تعويض عن الأضرار، أو ما إذا كانت أوامر دفع التعويض تُطبق فقط على الشركات التي تمتلك منافذ إعلامية.

١٤ - وأعرب عن قلقه لأن القانون الذي يجرم عدم احترام الرموز الوطنية فضفاض ويمكن تطبيقه على أفعال لا يُقصد بها التعبير عن عدم الاحترام. وقال إن مبلغ علمه هو عدم وجود قانون خاص بشأن تسجيل الأحزاب السياسية، ولذلك فإن هذه الأحزاب يجب أن تُسجّل

إما كمنظمات غير حكومية أو كشركات خاصة. وتساءل عما إذا كان هذا الوضع يعوق عمل تلك الأحزاب.

١٥- السيد شاني تساءل عما إذا كانت الحكومة مستعدة للالتزام بإطار زميني معلن لإنشاء نظام انتخابي على نحو تدريجي يمثل للمادة ٢٥ من العهد، وما إذا كانت الحكومة تعترف بأن النظام الحالي لا يمثل لهذه المادة. وفي ضوء التمثيل القوي للمصالح التجارية بين الأعضاء المائة الإضافيين في لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي، أعرب السيد شاني عن رغبته في معرفة إلى أي مدى يشكل ذلك الإصلاح خطوة إلى الأمام في الطريق إلى انتخابات تُجرى بالاقتراع العام.

١٦- السيد بوزيد أعرب عن رغبته في أن يعرف على وجه الدقة نص الفقرتين ٧٨ و ٧٩ من القانون ٢٠٠٨/٦ فيما يتعلق بالتجار بالأشخاص. وتساءل عن الإجراءات المتاحة للمواطنين الذين يرغبون في طلب إلغاء قانون ما لا يتوافق مع العهد، وعمّا إذا سبق أن قُدمت شكاوى تدعي أن قانوناً ما اعتمده البرلمان ينتهك المادة ٤٠ من العهد.

١٧- الرئيس تساءل عن وجود أية منظمات للمجتمع المدني في ماكاو، الصين، تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن المشاورة العامة التي أدت إلى زيادة عدد أعضاء لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي.

عُلمت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

١٨- السيدة دا روزا سيلفا تشان (ماكاو، الصين) قالت إن البرتغال أدرجت التحفظ على المادة ٢٥ (ب) من العهد لدى توسيع تصديقها على العهد ليشمل ماكاو في عام ١٩٩٢. وبعد نقل السيادة على ماكاو إلى الصين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بقي التصديق على العهد سارياً على ماكاو، الصين، بما في ذلك التحفظ على المادة ٢٥ (ب). وأشارت إلى أن الحكومة تعترم الإبقاء على نظام الانتخابات الحالي لكل من الجمعية التشريعية ومكتب الرئيس التنفيذي، وإلى أن أي تغيير لهذا النظام يجب أن يوافق عليه المؤتمر الشعبي الوطني الصيني. وقالت إن عدد المقاعد في الجمعية التشريعية ازداد من ٢٣ مقعداً إلى ٣٣ مقعداً منذ نقل السيادة في عام ١٩٩٩، وهو ما يشير إلى تغيير تدريجي في النظام السياسي. وستُجرى انتخابات الجمعية التشريعية يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في حين ستُجرى انتخابات مكتب الرئيس التنفيذي في عام ٢٠١٤. ولذلك تركز الحكومة على ضمان سلاسة سير هذه الانتخابات. وقالت السيدة تشان إن ثمة عملية تدريجية لإرساء الديمقراطية جارية في ماكاو، الصين، وفقاً للقانون الأساسي لإقليم ماكاو الإداري الخاص لجمهورية الصين الشعبية (يشار إليه فيما يلي بـ "القانون الأساسي")، والواقع السائد في الدولة الطرف، وموافقة المؤتمر الشعبي الوطني الصيني.

١٩- السيدة تشو لام لام (ماكاو، الصين) قالت إن الحكومة أجرت في عام ٢٠١٢ مشاورتين عامتين بشأن الحاجة إلى زيادة عدد أعضاء لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي. وقالت إن الجولة الأولى للمشاورتين بينت أن الجمهور مقتنع بضرورة هذه الزيادة. وعلى ذلك، أنشئ في آذار/مارس ٢٠١٢ موقع شبكي خاص يتيح لأفراد الجمهور استخدامه لتنزيل ورقة التشاور وإبداء آرائهم بشأن هذه المسألة. وأشارت إلى أن المعلومات المتعلقة بالإصلاح المقترح وُزعت عن طريق النشرات الإعلامية والإعلانات الإذاعية والتلفزيونية وفي الصحف. وقد طرحت وجهات نظر مختلفة في المناقشات العامة، وشارك الطلاب في حلقات دراسية عُقدت في المدارس الثانوية والجامعات. وبفضل تلك التدابير الرامية إلى تشجيع المواطنين على المشاركة بنشاط في المشاورة، تلقت الحكومة من الجمهور عدداً قياسياً من المساهمات.

٢٠- وأضافت أن ممثلي المصالح التجارية يشغلون عدداً قليلاً نسبياً من المقاعد المائة الإضافية في لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي، إذ حُصصت معظم المقاعد للأفراد الذين يمثلون مجالات مثل التعليم، والثقافة، والعمل، والضمان الاجتماعي. وقالت إن ماكاو، الصين، لديها بالفعل حكم قانوني خاص يتعلق بتسجيل المنظمات السياسية، ينص على أن أية جماعة تشمل أغراضها ومبادئها المشاركة في الانتخابات، أو تقديم مقترحات لتحسين الحوكمة، أو انتقاد الإدارة العامة يمكن تسجيلها كمنظمة سياسية، شريطة أن يكون ٢٠٠ عضو من أعضائها على الأقل من المقيمين الدائمين في ماكاو، الصين، وأن يزيد عمرهم على ١٨ سنة، وأن يكونوا مسجلين في سجلات الانتخاب.

٢١- وقالت إن المادة ٤٢ من القانون الأساسي تؤكد ضرورة حماية مصالح المقيمين في ماكاو، الصين، الذين هم من أصل برتغالي، وفقاً للقانون، إضافة إلى احترام عاداتهم وتقاليدهم الثقافية. وفي عام ١٩٩٨، أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني تفسيرها لقانون الجنسية الصيني فيما يخص نقل السيادة على ماكاو، الصين. وقالت اللجنة في تفسيرها إن جميع المقيمين في ماكاو، الصين، الذين هم من أصل صيني سيصبحون مواطنين صينيين، وأن من يحملون وثائق سفر برتغالية يمكنهم مواصلة استخدام هذه الوثائق في السفر للخارج. أما المقيمون الذين هم من أصل صيني وبرتغالي مختلط، فيمكنهم الاختيار بين الجنسية الصينية أو البرتغالية. وبغض النظر عن اختيارهم، فإنهم سيواصلون التمتع بجميع الحقوق التي يكفلها القانون.

٢٢- السيدة دي سوسا فيريرا (ماكاو، الصين) قالت إن الحكومة اعتمدت نهجاً شاملاً لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأشارت إلى أن عدد أعضاء لجنة متابعة تنفيذ التدابير الردعية ضد الاتجار بالبشر ازداد مؤخراً ليستوعب ممثلي مكتب شؤون العمل ومكتب الموارد البشرية. وأضافت أن دراسة أُجريت في عام ٢٠١١ بينت أن المتحررين بالأشخاص يستخدمون ماكاو، الصين، كمعبر أو كمقصد لأغراض الاستغلال الجنسي في المقام الأول. ولذلك ركزت الحكومة جهودها بصورة أساسية على هذا الشكل من أشكال الاتجار

بالأشخاص، رغم أن الحكومة وضعت أيضاً في عام ٢٠١٢ تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في العمل. وتشمل التدابير الرئيسية لمكافحة هذه الظاهرة تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد الضحايا عند نقاط مراقبة الحدود، وتنظيم حملات لتوعية الضحايا المحتملين وعامة الجمهور.

٢٣- وأشارت إلى إجراء عمليات تفتيش دورية ومداهمات موجهة في أماكن مثل حمامات السونا ودور التدليك بهدف اكتشاف حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، وإقامة روابط اتصال مع أصحاب هذه الأعمال التجارية وتشجيعهم على التعاون مع الشرطة. وتُفدّت أيضاً أعمال التفتيش في أماكن مثل مواقع البناء، والفنادق، والمطاعم بهدف تتبع مؤشرات الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في العمل، ولكن لم تُحدد أية حالات من هذا القبيل. وقالت إن من الممكن إبلاغ الشرطة عن حالات الاتجار بالأشخاص عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق خطين هاتفيين مباشرين يعملان على مدار الساعة.

٢٤- وأشارت أيضاً إلى إقامة إجراءات اتصال فيما بين الإدارات الحكومية ذات الصلة من أجل المساعدة على تحديد الضحايا ومساعدتهم. وبمجرد تحديد الضحايا المحتملين، تُقدّم لهم خدمات دعم متنوعة. وقالت إن الشرطة تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومع منظمات دولية أخرى، كما تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في تحديد الضحايا ومساعدتهم. وقُدّم أيضاً تدريب متخصص لموظفي الهجرة ولضباطات الشرطة اللاتي يجربن مقابلات مع الضحايا المحتملين.

٢٥- وأشارت كذلك إلى اعتماد قانون يوطد عدداً من الحقوق لضحايا الاتجار بالأشخاص، منها الحق في المساعدة القانونية والرعاية الطبية والتعويض. وقالت إن الضحايا الذين تكون حياتهم معرضة للخطر يوضعون تحت حماية الشرطة. وتوجد ثلاثة دور لإيواء الضحايا، واحد للرجال وواحد للنساء وواحد للقصر. وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، تلقى نحو ٦٠ شخصاً من الضحايا البالغين المساعدة، وأودع ١٩ شخصاً منهم في دور الإيواء. ووقّع في عام ٢٠١٠ اتفاق مع حكومة منغوليا يكفل العودة الآمنة لضحايا الاتجار بالأشخاص، ولكن لم تُحدّد حتى ذلك الوقت أية حالات لضحايا من ذلك البلد. كما تبادلت الحكومة الخبرات مع بلدان أخرى في المنطقة لتشجيع أفضل الممارسات في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

٢٦- وقالت إن عدداً قليلاً نسبياً من حالات الاتجار بالأشخاص الخاضعة لتحقيقات الشرطة تُقدّم إلى المحاكم. فمنذ عام ٢٠٠٨، جرى التحقيق في عدد يتراوح بين ١٠ حالات و٢٠ حالة اتجار بالأشخاص في كل سنة، وبناءً على هذه التحقيقات حُكم على ١٠ أشخاص بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ سنوات و١٣ سنة. ولا يوجد محقق خاص معني بجرائم الاتجار بالأشخاص؛ ويُتوقع أن ينظر المحققون البالغ عددهم ٣٤ محققاً في ماكاو، الصين، في مختلف أنواع القضايا. وعادةً ما يرغب الضحايا في مغادرة ماكاو، الصين، في أقرب وقت

ممكن، ولم يمكث أي منهم مدة تسمح له بالمطالبة بالتعويض المستحق له بموجب القانون. ولم تُقدم أية شكاوى بشأن تواطؤ الموظفين العموميين في الاتجار بالبشر. وبغية التوعية بمسألة الاتجار بالأشخاص، طُبعت آلاف النشرات بلغات مختلفة، وقُدمت دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية، ولعامة الجمهور أيضاً. كما نُفذ العديد من تدابير مكافحة القوادة، مثل مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، بهدف مكافحة الاتجار بالبشر أيضاً، وذلك بتحديد الضحايا ومنع استغلالهم الجنسي.

٢٧- السيد دجو لين (ماكاو، الصين) قال إن سن القوانين في ماكاو، الصين، يتضمن إجراء دراسات مقارنة لقوانين بلدان أخرى، وعقد مشاورات عامة من أجل تحقيق توافق عام في الآراء. وأشار إلى أن جميع القوانين تهدف إلى حماية حقوق المواطنين، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في العهد. وقال إن قوانين الأمن القومي تدين إجراءات العنف ولكنها تسمح بالوسائل السلمية وغير العنيفة الرامية إلى إحداث تغييرات في السياسة العامة للحكومة. ولا تُطبق هذه القوانين إلا في أخطر التهديدات المحدقة بالأمن القومي، لا في حالات الإضرابات والتظاهرات السلمية. ويقتصر تطبيق الأحكام المتعلقة بحماية أسرار الدولة على المواد المصنّفة كوثائق سرية، ولا يشغل إلا المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني، والعلاقات الخارجية، والعلاقات بين ماكاو، الصين، والسلطات الصينية المركزية، وليس المعلومات المالية أو التجارية. ولم يخضع أي شخص للمقاضاة بموجب قوانين الأمن القومي الجديدة.

٢٨- السيدة تينغ نغا كان (ماكاو، الصين) قالت إن نصف الشكاوى التي نظرت فيها مكتب شؤون العمل في عام ٢٠١٢، والبالغ عددها ١٠ ٠٠٠ شكاوى، قدمها عمال غير مقيمين، ولكن لم تتضمن أي من هذه الشكاوى دعاوى تتعلق بالتمييز. وأشارت إلى أن معظم العمال غير المقيمين في ماكاو، الصين، البالغ عددهم ١١٠ ٠٠٠ عامل، وفدوا من البر الصيني الرئيسي أو من الفلبين. ويستورد العمال غير المقيمين من أجل تعويض النقص في القوة العاملة المحلية. ولكي يحصل هؤلاء العمال على تأشيرة عمل، يتعين عليهم تحديد مجال عملهم المختار، والحصول على عقد عمل قبل دخول الإقليم. ومن ثم، فإن اللوائح لا تتدخل في حريتهم في اختيار مهنتهم؛ وإنما يقتصر دورها على تنظيم العمل الذي يؤديه لدى وصولهم إلى ماكاو، الصين.

٢٩- السيدة دي سوسا فيريرا (ماكاو، الصين) قالت إن ٥٨٦ شخصاً فقط رُفض دخولهم ماكاو، الصين، خلال السنوات العشر الماضية على أساس أنهم يمثلون تهديداً للأمن العام، وهو رقم بسيط بالمقارنة مع عدد زوار الإقليم الوافدين. وأشارت إلى أن عدم الإذن بدخول الصحفيين الذين مُنعوا من ذلك مؤخراً إنما يُعزى إلى سجلهم كناشطين لا إلى مهنتهم. وقالت إن تسجيل التظاهرات بالفيديو إنما هو إجراء من إجراءات الأمن العام وهو لا يستهدف أشخاصاً معينين أو جماعات معينة، وإنما يُنفذ وفقاً للقوانين ذات الصلة. أما التقارير الحديثة بشأن سوء السلوك المحتمل من جانب الشرطة في إبعاد أشخاص عن أماكن

عامة أثناء زيارة شخصيات مهمة، فيجري التحقيق فيها، وستوقع جزاءات تأديبية في حال ثبوت ارتكاب سوء سلوك. وأشارت إلى أن لدى الشرطة إجراءات داخلية لمعالجة هذه المشاكل التي هي مجرد حوادث فردية لا تعبر عن سياسة الحكومة، وأشارت أيضاً إلى أن ضباط الشرطة يتلقون المزيد من التدريب بشأن كيفية التعامل مع هذه المواقف.

٣٠- السيدة لام بوي شنغ (ماكاو، الصين) قالت إن حكومة ماكاو تحمي حرية التعبير واستقلالية الصحافة. وأضافت أن الخطة الجديدة، التي تخصص لكل إدارة حكومية متحدثاً رسمياً للتواصل مع الصحافة، أدت إلى حصول وسائل الإعلام على المعلومات بشكل أفضل، وإلى تحسن التعاون بين الحكومة ووسائل الإعلام. ورغم صغر مساحة إقليم ماكاو، الصين، وقلة عدد سكانه، فإن لديه صحافة نشطة جداً. وقالت إن السكان يطالعون وسائل الإعلام التابعة لهونغ كونغ، الصين، فضلاً عن ١٦ صحيفة محلية وقنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية محلية. وتقدم الحكومة إعانات مالية لوسائل الإعلام في ماكاو من أجل تعزيز قدراتها البشرية والتكنولوجية لمواجهة المنافسة من مناطق مجاورة، ولضمان عدم تأثر الصحافة على نحو غير سليم بالمصالح السياسية أو الاقتصادية. وقالت إن جرائم القذف أُدرجت في قوانين الصحافة.

٣١- السيدة تشو لام لام (ماكاو، الصين) قالت إن القانون الأساسي والقوانين المحلية تحمي الحق في التجمع السلمي. فمنذ اعتماد قوانين الأمن القومي الجديدة، نُظم حوالي ٤٠٠ تجمع سلمي و٢٠ تظاهرة في كل عام، مما يبين أن حرية التجمع لم تُقيد. ويوجد في ماكاو، الصين أكثر من ٥٠٠٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجالات عديدة، لا سيما المجالات المتعلقة بحماية فئات اجتماعية معينة. وفي سياق إعداد التقرير الأولي المقدم للجنة، طُلب إلى الإدارات الحكومية أن تقدم معلومات عن أنشطتها، وقامت هذه الإدارات بدورها باستشارة المنظمات غير الحكومية. وقالت إن التقرير، والقائمة اللاحقة بالمسائل وردود الحكومة بشأنها، نُشرت في الموقع الشبكي للحكومة من أجل تلقي التعليقات عليها، وستُتاح ملاحظات اللجنة لجميع الجهات المعنية، بما فيها الصحافة والمنظمات غير الحكومية.

٣٢- السيد يونغ كونغ يو (ماكاو، الصين) قال إن أطفال جميع الأشخاص المقيمين في ماكاو، الصين، لهم الحق في التعليم المجاني لمدة ١٥ سنة. وأشار إلى أن أطفال الأشخاص غير المقيمين، الذين يمضون أكثر من ٩٠ يوماً في البلد، يمكنهم الالتحاق بالتعليم المدفوع الأجر. وقال إن العقاب البدني محظور، كما أن سلطات التعليم نشرت مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة. ولم يُبلغ عن أي ممارسة للعقاب البدني في المدارس حتى الآن.

٣٣- السيد شاني طلب إلى الوفد أن يوضح ما إذا كانت تعديلات قانون الانتخاب تستلزم موافقة البر الصيني الرئيسي أم يمكن اعتمادها بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية التشريعية وبموافقة الرئيس التنفيذي ثم إبلاغها إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني. وطلب أيضاً معرفة عدد أعضاء لجنة انتخاب الرئيس التنفيذي الذين يمثلون الجمعية التشريعية.

٣٤- السيدة تشو لام لام (ماكاو، الصين) قالت إن عدد أعضاء الجمعية التشريعية في لجنة الانتخابات ازداد من ١٦ إلى ٢٢ عضواً. وبموجب القانون الأساسي، يُنتخب الرئيس التنفيذي من جانب لجنة انتخاب ذات تمثيل واسع. وينبغي أن تُبلَّغ القرارات إلى اللجنة الدائمة لكي يعتمدها المؤتمر الشعبي الوطني، وعندئذ يُحدد نطاق المشاورات العامة بشأن القرارات. وقالت إن الحكومة تقدم بعد ذلك التعديلات إلى الجمعية التشريعية لاعتمادها ثم موافقة الرئيس التنفيذي عليها، وأخيراً لموافقة اللجنة الدائمة وحفظها.

٣٥- الرئيس قال إن الوفد قدم معلومات قيمة بأسلوب مهني راق. وأضاف أن اللجنة تلقت تأكيدات بشأن تصدي الحكومة على نحو جاد لمشكلة الاتجار بالأشخاص وتجارة الجنس، وتعرب عن تقديرها للتوضيح الذي تلقتة بشأن قيام لجنة مكافحة الفساد أيضاً بدور أمين المظالم. ورغم ذلك، لم تُبدد جميع شواغلها. ففيما يتعلق بتفسير القانون الأساسي، مثلاً، ترى اللجنة أن من المستغرب أن تكون الهيئة التشريعية مسؤولة عن تفسير ما تصدره من تشريعات. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي توضيح بشأن الهيئة التي قدمت طلباً لتفسير القانون في عام ٢٠٠٣، إذ إن المادة ١٤٣ من القانون تقصر تقديم هذه الطلبات على المحاكم دون غيرها. وفيما يتعلق بالافتراع العام، قال إن من الصعب تصور أن عامة السكان اقترحوا، بعد التشاور، انتخاب الرئيس التنفيذي بناءً على التصويت بأغلبية ثلثي نسبة ١ في المائة من السكان. وقال إن تبادل الآراء بشأن مسألة حرية التعبير كان مفيداً. غير أن اللجنة لا يمكنها أن تفهم كيف يمكن اعتبار صحفيي هونغ كونغ تهديداً للأمن ماكاو، الصين. أما كون حادث آخر ينطوي على تقييد حرية التعبير قد أدى إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الشرطة فهو أمر مشجع، وتتطلع اللجنة إلى معرفة نتائج التحقيق في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.